

بعد أن طيرت السلطة التنفيذية الدعوة الأولى بداعي "الحجر الصحي"

المجلس يحاصر الحكومة بجلاسة خاصة.. الخميس

4 قوانين جاهزة للإقرار منها «التكويت» و«المرئي والمسموع» و«المطبوعات والنشر» الغانم: وجهت الدعوتين لعقد جلستين الأولى غدا والأخرى بعد غد وفقا للمادة «72» من اللائحة الداخلية



حمد الراجحي



مجلس الأمة



مرزوق الغانم

نواب يطلبون تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لمناقشة موجة الأمطار الأخيرة

الراجحي: الحكومة ستحضر "الخاصة" الخميس تعزيزا للتعاون مع البرلمان وفي ضوء التنسيق معها

حريصون على تعزيز الدور التشريعي للمجلس لتحقيق طموحات المواطنين



خالد العتيبي



حمدان العازمي

أمر الحضور منحصر بين مقدمي الطلب والحكومة إن كان هناك تنسيق أم لا

خالد العتيبي: عدم تضمينها لبعض المقترحات يرجع إلى أننا لم ننته من تقاريرها في اللجان المختصة

حمدان العازمي: على الحكومة الكف عن ممارساتها وحضور الجلسة لتمرير هذه القوانين المهمة

للعقد جلسة خاصة بعد غد لمناقشة عدد من القوانين الجاهزة على جدول الأعمال، مطالباً الحكومة بالكف عن ممارساتها وحضور الجلسة لتمرير هذه القوانين الهامة.

هذا وقد أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي أن الحكومة أكدت دائماً حرصها على التعاون الإيجابي مع مجلس الأمة بما يحقق الإنجاز وطموحات المواطنين طالما هناك تنسيق مسبق وعطف على تنسيق النواب مع الحكومة على عقد الجلسة الخاصة يوم الخميس المقبل نظراً لثلاثة قوانين فإن الحكومة ستحضر الجلسة.

وقال الوزير الراجحي في تصريح صحفي أمس إن توجيهات سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء تشدد على تذييل أي عقبات أمام تعاون واستقرار العلاقة مع مجلس الأمة.

وأكد أن الحكومة حريصة على تعزيز الدور التشريعي لمجلس الأمة لتحقيق طموحات المواطنين وإنفاذ برنامج عملها وخطط التنمية.

ومنوهاً أن "اقتراحات القوانين التي طلبناها من الجلسة الخاصة كانت موجودة في رسالتنا الواردة التي عرضت في الجلسة السابقة".

وقال "لقد تبيننا جميع القضايا التي تضمنتها الرسالة، وهي بالنسبة لنا ذات أولوية، أما عدم تضمينها في طلب الجلسة الخاصة فذلك راجع إلى عدم الانتهاء من تقاريرها في اللجان المختصة".

وأضاف: "إننا نتعهد بمواصلة المطالبة ببقية الأولويات التي لم نتجز تقاريرها، وبذل الجهد لإقرارها، وتقديم طلبات لإلزام اللجان بسرعة ومدد زمنية محددة لرفع التقارير الخاصة بتلك المقترحات بقانون ليدرج على جدول الأعمال".

مشدداً أنه "بعد انتهاء اللجان من تقاريرها، ووصولها إلى جدول الأعمال فإننا سنعمل على إعطائها صفة الاستعجال، أو التقدّم بطلب جلسات خاصة أخرى لأجل إقرارها".

من جهته أعلن النائب حمدان العازمي دعمه الكامل للطلبين المقدمين من الأخوة النواب

الانتهاء من تقاريرها في اللجان المختصة.

ورداً على عدد من التساؤلات المتعلقة بعدم تضمين طلب الجلسة الخاصة التي تقدم لعدها عشرة نواب في وقت سابق بتاريخ 26-12-2021 بعض المقترحات ذات الأولوية، ضرب العتيبي أمثلة لبعض هذه المقترحات التي لم يتضمنها البيان الأخير كالتعديلات التي تخص القضية الإسكانية، وتعديل قانون المساء، وإسقاط فوائد القروض، وبسط سلطة القضاء على قضايا الجنسية، وتوزيع جزء من أرباح التأمينات على المتقاعدين، وغيرها من القضايا ذات الأولوية من القضايا التي لم نلديها، موضحاً أنه "إزالة اللبس بخصوص المقترحات التي تضمنها طلب الجلسة الخاصة فإنها جميعاً منجزة من اللجان البرلمانية ومرجوة على جدول الأعمال".

مؤكداً أنه "جرت العادة أن نعقد الجلسات الخاصة بالمقترحات التي تم الانتهاء من تقاريرها فقط بحيث تكون جاهزة للمناقشة من أجل إقرارها فوراً".

مقدمو الطلب

أسامة الشاهين
محمد الحويطة
صيفي الصيفي
عبدالعزیز الصقعي
صالح المطيري

مهلهل المصنف
حسن جوهر
بدر الملا
حمد المطر
فايز الجمهور

أوضح الغانم "يخاطب الموقعون الرئيس رسمياً من قبل نفس الموقعين بتغيير الموعد في يوم لا يكون فيه جلسة خاصة أو عادية، فلا توجد إشكالية لدى ولكن لا بد أن تكون المخاطبات رسمية موجهة للرئاسة".

وبشأن التنسيق مع الحكومة وهل ستحضر أم لا قال الغانم "هذا الأمر بين مقدمي الطلب والحكومة لا، ومن يجيب على هذا السؤال هي الحكومة وليس الرئاسة".

وأكد الغانم "الرئاسة ملتزمة بالإجراءات اللائحة وهذا ماتم والدعوتان تم التوقيع عليهما وستصلان إلى

المجلس.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس "تفقت مساء أول لعقد جلستين خاصتين، فالطلب الأول مقدم من النواب، خالد المونس العتيبي ومبارك الحجرف وثامر السويط ومرزوق الخليفة وفارس العتيبي وشعيب المويصري ومحمد المطير ومهند السايير والصيفي الصيفي ود. حسن جوهر".

وأضاف الغانم إن الطلب الثاني مقدم من النواب مهلهل المصنف ود. حسن جوهر ود. بدر الملا وحمد المطر وفايز الجمهور ود. محمد الحويطة وأسامة الشاهين ود. صالحي المطيري والصيفي الصيفي ود. عبد العزیز الصقعي. وذكر الغانم "وجهت الدعوتين قبل قليل الأولى لعقد جلسة خاصة غدا، والأخرى لعقد جلسة بعد غد التزاماً بما جاء في الفقرة الثانية من المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة".

ورداً على سؤال صحفي حول إمكانية تقديم الطلب بتغيير الموعد

بعد أن طارت الجلسة الخاصة التي تقدم بطلبها فريق نيابي لعدها الأربعاء بإعلان الحكومة عن فترة حجر صحي ينتهي في نفس يوم طلب الجلسة، أعلن 10 نواب عن تقدمهم بطلب آخر لعقد جلسة خاصة الخميس المقبل، وذلك لإقرار 4 قوانين مدرجة على جدول الأعمال.

القوانين المدرجة في الطلب: رقم 9 "لجنة تنمية الموارد البشرية عن: الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3" لسنة 2006م بشأن الوظائف العامة.

رقم 15 "لجنة تنمية الموارد البشرية عن: الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم 3" لسنة 2006م بشأن الوظائف العامة.

رقم 17 "لجنة تنمية الموارد البشرية عن: الاقتراحات بقوانين بإضافة مادة جديدة برقم 15 مكرر 2" إلى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية.

رقم 15 "ب" الاقتراح بقانون بتعديل المادة رقم 15

ب" الاقتراحات بقانوني بشأن تكويت الوظائف العام بالدولة.

رقم 10 "التكميلي للتقرير رقم 9" للجنة تنمية الموارد البشرية عن: الاقتراحات بقوانين بإضافة مادة جديدة برقم 15 مكرر 2" إلى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية.

رقم 17 "ب" الاقتراح بقانون بتعديل المادة رقم 15

رقم 15 "ب" الاقتراح بقانون بتعديل المادة رقم 15

الغريب لزيادة عدد مقاعد الطلبة في اختصاصات الطب البشري والأسنان والصيدلة



يوسف الغريب

وأعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح برغبة بزيادة عدد مقاعد طلبة كلية الطب جامعة الكويت في اختصاصات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة للعام الجامعي 2021/2022، إلا أن عدد المقبولين لم يكن بالقدر المطلوب وبواقع 244 طالباً وطالبة، لا سيما أن هناك أعداداً كثيرة من الطلاب

خلال الأشهر القليلة الماضية عن نتائج قبول الطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات في كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة للعام الجامعي 2021/2022، إلا أن عدد المقبولين لم يكن بالقدر المطلوب وبواقع 244 طالباً وطالبة، لا سيما أن هناك أعداداً كثيرة من الطلاب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح برغبة بزيادة عدد مقاعد طلبة كلية الطب جامعة الكويت في اختصاصات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة مع زيادة أعضاء هيئة التدريس. ونص الاقتراح على ما يلي: أعلنت جامعة الكويت

أبوصليب لوزير العدل: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في قضية الصندوق السيادي الماليزي؟

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة

سؤالين إلى وزير العدل أبو صليب لشؤون تعزيز النزاهة جمال الحلاوي، ووزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير العدل تقدمت بسؤال برلماني في دور الانعقاد الماضي عن قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا أنه لم يتم البت في القضية حتى تاريخ ورود هذا السؤال. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: ما أسباب تأخر النيابة العامة بالبت في القضية المذكورة سالفا وإحالتها إلى القضاء للنظر فيها وإصدار الأحكام العادلة بشأنها؟ سؤال إلى وزيرة